

مدى إمكانية تطبيق معايير المراجعة
الداخلية الدولية في شركات الاتصالات الليبية العامة
(دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات الليبية)

د. عبد الحميد إبراهيم معتوق (*)

أ. عبد الله واسلي علي آدم (**)

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات الليبية العامة، والتي تنقسم إلى: معايير الصفات ومعايير الأداء، وكذلك التعرف على إذا كان هناك معوقات وصعوبات تحول دون إمكانية تطبيق هذه المعايير.

ولتحقيق هذه الأهداف اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، من خلال تجميع وعرض ما كتب حول موضوع الدراسة، واعتمد الباحثان أيضاً على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي، وتمثل مجتمع الدراسة في مدراء مكاتب المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين العاملين في شركات الاتصالات الليبية العامة، وتم استخدام الاستبيان وتوزيعه على عدد أفراد العينة البالغ عددهم (97) وأسُتُرد منها (80) استمارة صالحة للتحليل ونسبة 82.47%، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

وفيما يلي عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

(1) أظهرت الدراسة إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات الليبية العامة ونسبة مرتفعة، ويعزى ذلك إلى إمكانية تطبيق معايير الصفات ومعايير الأداء في هذه الشركات.

(**) ماجستير في المحاسبة بشركة هاتف ليبيا.
(*) أستاذ مشارك بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس.

(2) وجود معوقات تحول دون إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات الليبية العامة، ومن أهم هذه المعوقات؛ قلة الدورات التدريبية التي يتلقاها المراجعون الداخليون إضافة إلى قلة عدد المراجعين الداخليين داخل مكتب المراجعة الداخلية بشركات الاتصالات الليبية العامة وأيضاً قلة الوعي والمعرفة الكافية بمعايير المراجعة الداخلية الدولية.

Abstract :

The extent to which international internal auditing standards can be applied in Libyan public telecommunications companies

The study aims to identify the extent to which international internal auditing standards can be applied in libyan public telecommunications companies, which are divided into attribute standards and performance standards, and also to know if there are obstacles and difficulties that prevent the possibility of applying these standards.

To achieve the objective of thin researching the descriptive analytical method ,The researcher also depended on the descriptive analytical method, the study population was represented by director of internal audit offices and internal auditors workers in the libyan public telecommunications companies.

The researcher used the survey study tool and it was distributed to the number of individuals in the sample it was distributed to the number of (97) sample individuals, and (80) forms were retrieved for analysis, at a rate of (%82.47) , the researcher used the SPSS statistical analysis the program to analyze the data and test study hypotheses.

The main results of study showed:

1 - the study showed the possibility of applying international internal auditing standards in telecommunications companies at a high rate, this is due to the possibility of applying the standards of attributes and performance standards in these companies.

2 - the existence of obstacles that prevent the application of international internal auditing standards in general libyan telecommunications companies, among the most important of these obstacles: lack of training courses for internal auditors in addition to the small number of internal auditors within the internal audit office of the communications companies also, lack of awareness and adequate knowledge of international internal auditing standards

المقدمة :

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل الشركات في الدول المتقدمة بالمراجعة الداخلية، وقد تمثل هذا الاهتمام في نواحي متعددة يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام الشركات بإنشاء إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية والعمل على دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق أهدافها. وبما أن المراجعة الداخلية تعمل في بيئات وشركات ذات أهداف وأحجام وتنظيمات مختلفة، وأيضا مجموعة من القوانين والأنظمة، والتي تختلف من بلد إلى آخر، وهذا الاختلاف في بيئة العمل قد يؤثر على إنتاجية وطبيعة عمل المراجع الداخلي، مما دعا إلى وجود معايير وأسس تحكم عمل المراجعين الداخليين كمحاولة لخلق تجانس بين نتائج الأعمال التي يتوصلون إليها، وكذلك إمكانية الاعتماد على هذه النتائج.

ومنذ تأسيس معهد المراجعين الداخليين الأميركي (IIA) The Institute Of Internal Auditors سنة 1941، (القباني، السواح، 2006، ص: 24)، في ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية عمل على تدعيم وتطوير المراجعة الداخلية، فقد قام بإصدار أول معايير للمراجعة الداخلية عام 1978، (حسين، 2018، ص: 199) وهذه المعايير خضعت للتحديث والتطوير بين فترة وأخرى وكانت آخرها التي صدرت سنة 2012، (IIA، 2012، p:1)، ونالت تلك المعايير القبول على المستوى الدولي. وتمثل المعايير الإطار المنظم لعمل وممارسات المراجعة الداخلية، وفي نفس الوقت تعتبر أساسا لتقييم فعاليتها نظرا لما توفره من إرشادات وتوجيهات لنشاط المراجعين الداخليين، فقد طُبِّقت تلك المعايير في العديد من الدول وأثبتت فعاليتها، مثل الجزائر كما جاء في دراسة (يزيد، 2014)، وفلسطين كما جاء في دراسة (النونو، 2009)، والأردن كما جاء في دراسة، (شعبان، 2016). وبالنسبة للبيئة الليبية فقد شهدت تطبيق تلك المعايير في الشركات والوحدات الصناعية المخصصة حتى 2010/07/31 كما جاء في دراسة (مسعود، 2009) والشركة الأهلية للإسمنت كما جاء في دراسة (كريبات، 2017)، ويرى الباحثان أن أهمية تطبيق المعايير في قطاع الاتصالات الذي يعتبر من القطاعات الكبيرة والمهمة في ليبيا سوف تساهم في الرفع من كفاءات إدارات المراجعة الداخلية

في تلك الشركات لذلك سوف تتناول هذه الدراسة معايير المراجعة الداخلية الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في شركات الاتصالات الليبية العامة.
مشكلة الدراسة :

تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة إدارية رئيسية ومهمة تساهم في إنجاح وتحقيق أهداف الشركات وأن الاهتمام بهذه الوظيفة وتطويرها يرفع من مستوى الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية في تلك الشركات.

لذلك فإن معهد المراجعين الداخليين IIA تحمل عبء زيادة مستوى الممارسة العامة لمهنة المراجعة الداخلية وذلك بإصداره معايير للمراجعة الداخلية ، وفي نفس الوقت ، فإن الشركات المختلفة تتطلب مستوى عال من المهنية من إدارات المراجعة الداخلية لديها ، وهذا يتطلب ضرورة أن يكون ممارسو مهنة المراجعة الداخلية وإدارات المراجعة الداخلية متمتعين بمعايير عالية للسلوك والأداء حتى يتمكنوا من القيام بما هو متوقع منهم.

حيث إن الشركات محل الدراسة تعاني من ضعف وقصور في مكاتب المراجعة الداخلية وفقا لتقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2017.

إن المعايير التي أصدرها معهد المراجعين الداخليين IIA طبقت في الكثير من دول العالم ، وأن بيئتنا المحلية أيضا شهدت تطبيق لتلك المعايير في الشركات والوحدات الصناعية الليبية المخصصة ، والشركة الأهلية للإسمنت حيث تجاوزت نسبة تطبيق تلك الشركات للمعايير 88% . و يعتبر من القطاعات المهمة في ليبيا وأحد دعائم الاقتصاد الليبي ، فإن هذه الدراسة تمكن الباحثين من معرفة مدى إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين IIA والتي تنقسم إلى :

1) معايير الصفات.

2) معايير الأداء في شركات الاتصالات العامة ومعرفة إن كان هناك معوقات

وصعوبات تحد من إمكانية تطبيق تلك المعايير وذلك من خلال الإجابة

على التساؤل الرئيس والأسئلة الفرعية التالية :

ما مدى إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات الليبية العامة؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

■ هل توجد إمكانية لتطبيق معايير الصفات في شركات الاتصالات الليبية العامة؟

■ هل توجد إمكانية لتطبيق معايير الأداء في شركات الاتصالات الليبية العامة؟

■ هل توجد معوقات وصعوبات لتطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات الليبية العامة؟

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

(1) التعريف بمعايير المراجعة الداخلية الدولية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين IIA.

(2) التعرف على مدى إمكانية تطبيق معايير الصفات في شركات الاتصالات الليبية العامة.

(3) التعرف على مدى إمكانية تطبيق معايير الأداء في شركات الاتصالات الليبية العامة.

(4) التعرف على المعوقات والصعوبات التي تحول دون إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات الليبية العامة.

أهمية الدراسة :

تساهم هذه الدراسة في إبراز الدور المهم لمعايير المراجعة الداخلية الدولية، والتعرف على هذه المعايير ومدى مساهمتها في الرفع من كفاءة إدارات المراجعة الداخلية وجودة خدمات المراجعة الداخلية في شركات الاتصالات الليبية العامة، كما أنها تساهم في المحافظة على الممتلكات وذلك من خلال المحافظة على الموارد المالية داخل شركات الاتصالات الليبية العامة، وأيضاً تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي تسهم به من إضافة للأدب المحاسبي في البيئة الليبية و للعلم والبحث العلمي.

فرضيات الدراسة :

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، فقد تم صياغة فرضيات الدراسة على

النحو التالي:

- **الفرضية العدمية الرئيسية:** لا يمكن تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات الليبية العامة.
 - **الفرضية الفرعية العدمية الأولى:** لا يمكن تطبيق معايير الصفات في شركات الاتصالات الليبية العامة.
 - **الفرضية الفرعية العدمية الثانية:** لا يمكن تطبيق معايير الأداء في شركات الاتصالات الليبية العامة.
 - **الفرضية الفرعية العدمية الثالثة:** توجد معوقات وصعوبات تحول دون إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات الليبية العامة.
- منهجية الدراسة :**
- أ - نوع الدراسة: تعتبر هذه الدراسة تطبيقية، لأنها تعني تطبيق المعرفة الجديدة في حل المشكلات أو تطوير وضع قائم.
- ب - منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية.
- ج - مصادر جمع المعلومات: تم جمع البيانات عن طريق مصادر ثانوية تمثلت في مراجعة أدبيات الدراسة من كتب ورسائل ودوريات، وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ومصادر أولية تمثلت بتصميم استمارة استبيان وتوزيعها على عينة الدراسة.
- د - أداة الدراسة: تم تصميم استمارة الاستبيان، ومن ثم توزيع الاستمارة على عينة الدراسة المتواجدين داخل نطاق مدينة طرابلس بشكل مباشر واستلامها أيضاً بشكل مباشر، أما باقي العينة المتواجدون خارج نطاق مدينة طرابلس فتم إرسال واستلام الاستبيان عن طريق الإيميل.
- هـ - أساليب تحليل البيانات: تم تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج التحليل الإحصائي STATISTICAL PACKAGE FOR THE SOCIAL SCIENCES (SPSS).

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من مديري مكاتب المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين العاملين بشركات الاتصالات الليبية العامة والبالغ عددها 7 شركات وهي شركة هاتف ليبيا وشركة ليبيا للهاتف المحمول وشركة المدار الجديد وشركة الاتصالات الدولية الليبية وشركة الجيل الجديد للتقنية وشركة ليبيا للاتصالات والتقنية وشركة الاتصالات النوعية، أما عينة الدراسة تم تحديدها عن طريق المسح الشامل، وذلك لصغر حجم مجتمع الدراسة، وتم اختيار هذه الفئة لأنهم يمارسون مهنة المراجعة الداخلية داخل الشركات محل الدراسة وهم المسؤولون عن تقديم خدمات المراجعة الداخلية إلى الإدارة العليا في الشركات محل الدراسة.

حدود ونطاق الدراسة :

- **الحدود المكانية:** مدينة طرابلس، بنغازي، مصراتة، سبها، الزاوية، الجبل الأخضر، الجبل الغربي.
- **الحدود الزمانية:** فترة توزيع الاستبيان من 10 / 02 / 2020 إلى 01 / 03 / 2020.
- **الحدود الموضوعية:** التعرف على مدى إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات الليبية العامة.

الدراسات السابقة :

أولا / الدراسات المحلية والعربية :

(1) دراسة (كريبات، 2017).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في الشركات الصناعية الليبية، والتعرف على المعوقات التي تحول دون إمكانية تطبيق تلك المعايير، وتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين بالشركة الأهلية للإسمنت المساهمة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في إجراء الدراسة، وقام بتصميم استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الشركة محل الدراسة تطبق معايير المراجعة الداخلية الدولية بنسبة 73%، وهناك بعض المعوقات التي حالت دون التطبيق الشامل للمعايير،

وهي عدم وجود إلزام قانوني بالالتزام بالمعايير وعدم وجود وعي وإدراك كافٍ من الإدارة العليا بمعايير المراجعة الداخلية الدولية.

(2) دراسة (الشرع، 2017).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على عينة من المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي للدراسة التطبيقية، وتم توزيع استبانة على المدققين الداخليين البالغ عددهم 110، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك التزام بدرجة مرتفعة بشكل عام للمعايير، وكذلك عدم فاعلية النقابات المهنية المحاسبية في العراق بالدور المطلوب في تنظيم المهنة بعدم بذلهم الجهد الكافي في مجالات التدريب والتأهيل.

(3) دراسة (شعبان، 2014).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات في الأردن وقد شملت هذه الدراسة ثلاث شركات اتصالات بالأردن وتم تصميم استبيان ووزع على المدققين الداخليين وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وعددها 35 استبانة، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن شركات الاتصالات في الأردن تطبق معايير المراجعة الداخلية الدولية بشكل عام وهناك درجة عالية من معايير الأداء لم تطبق.

(4) دراسة (يزيد، 2014).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، وذلك من خلال تحديد درجة توافق ممارسة مهنة التدقيق الداخلي في هذه الشركات مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي ومدى الالتزام بتطبيق هذه المعايير اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و تم توزيع استبانة على المراجعين الداخليين وإدارة المالية والمحاسبة، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن ممارسة التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية محل الدراسة تتوافق إلى حد كبير مع المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

(5) دراسة (الزبير، 2014).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير المراجعة الداخلية الدولية والممارسات المؤدية إلى الفساد المالي بالشركات المساهمة العامة في السودان وقد استخدم الباحث المنهج الاستنباطي والمنهج التاريخي واستعرض الدراسات السابقة، وقام بتوزيع عدد 31 استبانة على عينة الدراسة والمتمثلة في مدراء إدارات المراجعة الداخلية و المراجعين الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة في السودان وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق معايير المبادئ والمسؤوليات تعمل على تفعيل عمل المراجعة الداخلية، وعدم المعرفة الكاملة بمعايير الأداء المهني لدى المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة العامة في السودان.

(6) دراسة (سويدان، وأبوزريق، 2013).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام المدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية 2009 ومعرفة أهم المعوقات التي قد تحول دون الالتزام بها، تم اتباع المنهج الوصفي، وقام الباحثان بإعداد استبانة موجهة إلى المدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية يلتزمون بشكل عام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وبدرجة مرتفعة ويستثنى من ذلك عدم وجود اهتمام كاف من قبل المدققين بالمعيار الثالث المتعلق بالكفاءة والمعيار الرابع المتعلق ببرنامج تحسين وضبط جودة عمل التدقيق الداخلي.

(7) دراسة (صيدون، 2012).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية والتي تضم معايير الصفات ومعايير الأداء، حيث تمثل مجتمع الدراسة في الشركات والوحدات الصناعية الليبية العامة المخصصة حتى 2010/07/31 في شكل شركات مساهمة وعددها 61 شركة وتم اختيار 36 شركة، وأختار الباحث المدراء العامون والمراجعين الداخليين لعينة الدراسة وتمثلت أداة الدراسة في استبيان، واستخدم الباحث

المنهج الوصفي في الجانب العملي للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن معايير المراجعة الداخلية تطبق بمدى عالي وبنسبة 88.4%. (8) دراسة (مسعود، 2009).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في مصرف الجمهورية (الإدارة العامة) من خلال مقارنة إجراءات المراجعة الداخلية المتبعة في هذا المصرف مع معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية، أتبعته الدراسة المنهج الوصفي لإجراء الدراسة، واعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلات الشخصية مع عينة الدراسة وهم مدير إدارة المراجعة الداخلية ورئيس مجلس الإدارة والمدير العام بالإدارة العامة للمصرف، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن متطلبات معيار الاستقلالية غير متوفرة بشكل متكامل، وأن متطلبات معيار الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين بالمصرف غير متوفرة، وعدم توفر متطلبات معيار وظيفة المراجعة الداخلية بالمصرف. (9) دراسة (النونو، 2009).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ومعرفة أهم المعوقات التي تحول دون تطبيقها، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع 37 استبانة على جميع المدققين ومدراء الفروع في البنوك الإسلامية والمفتشين العاملين في سلطة النقد الفلسطينية، وأن أهم ما توصلت إليه نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية تطبق معايير التدقيق الداخلي بصورة جيدة وهناك معوقات تعيق تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الجانب القانوني والإداري. (10) دراسة (إسماعيل، 2006).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية بمصرف التنمية، حيث اتبعت الباحثة المنهج الاستقرائي في الجانب النظري للدراسة والمنهج الوصفي للجانب العملي للدراسة، واستخدمت الباحثة قائمة استقصاء والمقابلة الشخصية كأداة للدراسة وتمثلت عينة الدراسة في المراجعين الداخليين ومديري المصرف ورؤساء الأقسام

المالية بالمصرف، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضعف وقصور المراجعة الداخلية لعدة أسباب أهمها نقص المؤهلات العلمية والخبرة العملية وعدم الاهتمام بالتأهيل العلمي المستمر للمراجعين الداخليين.

ثانيا / الدراسات الأجنبية :

(1) دراسة (Burnaby, 2009).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد درجة توافق ممارسات المراجعة الداخلية في منظمات الأعمال بالولايات المتحدة الأميركية وبلجيكا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة، وإيرلندا مع معايير المراجعة الداخلية الدولية، وكذلك تحديد الفروق في الالتزام بهذه المعايير بين هذه الدول، واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم تصميم استبيان ووزع على المراجعين الداخليين المسجلين في معهد المراجعين الداخليين (IIA) والبالغ عددهم 62297 وقد بلغت نسبة الردود 6% فقط، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود مستويات مرتفعة من عدم الالتزام مع المعيارين 1300 المتعلق ببرنامج ضمان وتحسين الجودة، و 2600 المتعلق بإبلاغ قبول المخاطر، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق جوهرية في مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية بين هذه الدول.

(2) دراسة (Abdolmohammadi, 2009).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المرتبطة باستخدام الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية من قبل مدراء إدارات المراجعة الداخلية في دول الأنجلوساكسون، واتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، وقام بتصميم استبيان ووزع على عينة الدراسة والمتمثلة في 1029 مدير إدارة مراجعة داخلية في هذه الدول، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن 13.5% من مدراء المراجعة الداخلية لا يلتزمون بتطبيق معايير المراجعة الداخلية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن عضوية المدير في معهد المراجعين الداخليين وكونه حاصل على شهادة مهنية في المراجعة الداخلية ومدة الدورات التدريبية التي خضع لها ترتبط بمدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية بشكل إيجابي.

(3) دراسة, Janat, (2005, Haron).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي الماليزي بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA)، وكذلك ما إذا كان الالتزام بهذه المعايير يؤثر على نظم الرقابة الداخلية في هذه الشركات، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبيان ووزع على عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مهنية وموضوعية أقسام المراجعة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الماليزي تؤثر بشكل ملحوظ على كفاءة نظم الرقابة الداخلية فيها، وأداء عمل المراجعة الداخلية، وخطة المراجعة الداخلية.

(4) دراسة (Alhlawat, Iowe, 2004).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان موضوعية المدقق الداخلي في الشركات موضع التدقيق بالنسبة للجهات الخارجية والجهات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال استبانة تم توزيعها على عينة تتكون من 31 شركة و35 مكتب تدقيق منها أكبر أربع شركات تدقيق في العالم، وكانت أهم نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة من الجهات الخارجية ترى أن المدقق الداخلي لا يتمتع بقدر كافٍ من الموضوعية والاستقلالية، كما أن الجهات الداخلية في الشركات موضع التدقيق ترى أن المدقق الداخلي يتمتع بقدر مناسب من الموضوعية والاستقلالية.

تقييم الدراسات السابقة :

تمثلت الدراسات السابقة في التعرف على مدى تطبيق، ومدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين IIA في بعض المصارف والشركات في البيئة الليبية والعربية والأجنبية، وتوصلت تلك الدراسات إلى أن معايير المراجعة الداخلية الدولية تطبق بشكل جيد وأنه توجد بعض المعوقات تعيق تطبيق تلك المعايير، وأيضا تلتزم الشركات محل الدراسة والمراجعين الداخليين بمعايير المراجعة الداخلية الدولية بدرجة مقبولة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

على الرغم من الإضافات المهمة والإسهامات الكبيرة التي قدمتها الدراسات السابقة لموضوع المراجعة الداخلية عامة ومعاييرها الدولية خاصة إلا أن ما يميز هذه

الدراسة عن الدراسات المحلية أنها أجريت على شركات الاتصالات بقطاع الاتصالات الليبي العام، وسوف تتناول بالتفصيل التعرف على مدى إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين IIA في شركات الاتصالات الليبية العامة من وجهة نظر مديري مكاتب المراجعة الداخلية و المراجعين الداخليين العاملين في شركات الاتصالات الليبية العامة، ومعرفة إن كان هناك صعوبات ومعوقات تحول دون إمكانية تطبيق هذه المعايير.

الإطار العملي للدراسة

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من مديري مكاتب المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين العاملين بشركات الاتصالات الليبية العامة والبالغ عددهم (97) فرداً في (7) شركات، وهي شركة هاتف ليبيا، شركة ليببانا للهاتف المحمول، شركة المدار الجديد، شركة الاتصالات الدولية الليبية، شركة الجيل الجديد للتقنية، شركة ليبيا للاتصالات والتقنية وشركة الاتصالات النوعية، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد تم اعتماد أسلوب المسح الشامل حيث وزعت (97) استمارة استبيان، أُسْتُدِرَ منها (80) استمارة صالحة للتحليل ونسبة (82.47%).

جدول (1)

الاستمارات الموزعة على المستهدفين بشركات الاتصالات الليبية العامة

ت	اسم الشركة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات غير المستردة	نسبة الاستمارات غير المستردة %	عدد الاستمارات المستردة	نسبة الاستمارات المستردة %
1	هاتف ليبيا	45	7	15.56	38	84.44
2	ليببانا للهاتف المحمول	17	3	17.65	14	82.35
3	المدار الجديد	10	0	0	10	100
4	الاتصالات الدولية	10	1	10	9	90
5	الجيل الجديد للتقنية	7	1	14.29	6	85.71
6	ليبيا للاتصالات والتقنية	5	2	40	3	60
7	الاتصالات النوعية	3	3	100	0	0
	المجموع	97	17	17.53	80	82.47

الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفقاً للخصائص والسمات الشخصية :

(1) العمر /

جدول (2)
توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

العمر	عدد الحالات	النسبة %
أقل من 30 سنة	14	17.5
من 30 إلى 40 سنة	20	25
من 40 إلى 50 سنة	34	42.5
أكثر من 50 سنة	12	15
المجموع	80	100

تبين من خلال الجدول (2) أن (14) مستجيباً وما نسبته (17.5%) كانت أعمارهم أقل من 30 سنة و(20) مستجيباً وما نسبته (25%) كانت أعمارهم ضمن الفئة من 30 إلى 40 سنة و (34) مستجيباً وما نسبته (42.5%) كانت أعمارهم من 40 إلى 50 سنة و(12) مستجيباً وما نسبته (15%) كانت أعمارهم أكثر من 50 سنة.
(2) المؤهل العلمي /

جدول (3)
توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	عدد الحالات	النسبة %
ثانوي	4	5
معهد عالي	16	20
بكالوريوس	54	67.5
ماجستير	4	5
أخرى	2	2.5
المجموع	85	100

من خلال الجدول (3) تبين أن (4) مستجيبين وما نسبته (5%) كانوا من خريجي التعليم الثانوي، و(16) مستجيباً وما نسبته (20%) يحملون مؤهل الدبلوم العالي، و(54) مبحوثاً وما نسبته (67.5%) يحملون مؤهل البكالوريوس، و(4) مستجيبين وما نسبته (5%) يحملون مؤهل الماجستير، ومستجيبان وما نسبته (2.5%) كانت لهم مؤهلات أخرى غير التي تم ذكرها، وهذا يطمئن الباحث على تفهم أفراد العينة لأسئلة الاستبيان وإمكانية التعامل معها بيسر وسهولة.

(3) التخصص العلمي /

جدول (4)

توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

النسبة %	عدد الحالات	التخصص العلمي
10	8	إدارة أعمال
1.3	1	تمويل ومصارف
76.3	61	محاسبة
5	4	اقتصاد
7.5	6	أخرى
100	80	المجموع

تبين من خلال الجدول (4) أن غالبية المستهدفين وبنسبة بلغت (76.3%) متخصصون في المحاسبة، و(8) مستجيبين وما نسبته (10%) متخصصين في إدارة أعمال، ومستجيباً واحداً وما نسبته (1.3%) متخصصاً في تمويل ومصارف، و(4) مستجيبين وما نسبته (5%) متخصصين في الاقتصاد و (6) مستجيبين وما نسبته (7.5%) كانت لهم تخصصات أخرى تمثلت في التجارة الإلكترونية.

(4) المركز الوظيفي /

جدول (5)

توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

النسبة %	عدد الحالات	المركز الوظيفي
5	4	مدير إدارة أو مكتب
11.3	9	رئيس قسم
26.3	21	رئيس وحدة
57.5	46	موظف
100	80	المجموع

أظهرت النتائج في الجدول رقم (5) أن (4) من المستجيبين وبنسبة (5%) كانوا مدراء إدارة و مكاتب، و(9) مستجيبين وما نسبته (11.3%) كانوا رؤساء أقسام، و(21) مستجيباً وما نسبته (26.3%) يشغلون مناصب رؤساء وحدات، و(46) مستجيباً وبنسبة (57.5%) كانوا من الموظفين.

(5) الخبرة العملية /

جدول (6)
توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العملية

النسبة %	عدد الحالات	الخبرة العلمية
16.3	13	أقل من 5 سنوات
12.5	10	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
21.3	17	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
18.8	15	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة
31.3	25	من 20 سنة فأكثر
100	80	المجموع

بينت النتائج في الجدول رقم (6) أن (13) مستجيباً ونسبة بلغت (16.3%) كانت لهم خبرة أقل من 5 سنوات في حين أن (10) مستجيبين وما نسبته (12.5%) تراوحت خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات و (17) مستجيباً وما نسبته (21.3%) كانت خبرتهم ضمن الفئة 10 إلى أقل من 15 سنة و (15) مستجيباً ونسبة بلغت (18.8%) تراوحت خبرتهم من 15 إلى أقل من 20 سنة و (25) مستجيباً وما نسبته (31.3%) كانت خبرتهم 20 سنة فأكثر.

استنتاجات الدراسة الميدانية :

اختبار الفرضيات :

الوصف الإحصائي لمعايير الدراسة وفق إجابات المبحوثين:

ولتحديد درجة الاتفاق على كل فقرة من فقرات الاستبيان، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فتكون درجة الموافقة مرتفعة (أفراد العينة متفقين على محتوى الفقرة وعلى إجمالي المحور) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) و قيمة متوسط الاستجابة للفقرة أكبر من قيمة متوسط القياس (3)، وتكون درجة الموافقة منخفضة (أفراد العينة غير متفقين على محتوى الفقرة وعلى إجمالي المحور) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) و قيمة متوسط الاستجابة للفقرة أقل من قيمة متوسط القياس (3)، وتكون الدرجة متوسطة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

الفرضية الفرعية العدمية الأولى :

- لا يمكن تطبيق معايير الصفات في شركات الاتصالات العامة.

جدول (7)

التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي

واختبار (One Sample T-Test) لحدوث إمكانية تطبيق معايير الصفات

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاحصائية الإحصائية	الدرجة
1	تحديد الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات ضمنياً قللمراجعة الداخلية.	ك %	21	26.3	9	11.3	4	3.98	0.9	0.000	مرتفعة
2	يتبع مكتب المراجعة الداخلية الإدارة العليا والمتمثلة في مجلس الإدارة	ك %	42	52.5	4	5.0	2	4.39	0.803	0.000	مرتفعة
3	يعتبر المراجع الداخلي متحرراً من الشروط والقيود التي قد تعيقه عند أداء مهامه.	ك %	23	28.8	14	17.5	6	3.93	0.938	0.000	مرتفعة
4	يتصف المراجع الداخلي الحياد وعدم التحيز عند قيامه بعملية المراجعة.	ك %	34	42.5	5	6.3	3	4.29	0.75	0.000	مرتفعة
5	يتمتع المراجع الداخلي بالمهارات والمعارف والكفاءات الضرورية للقيام بمهامه	ك %	26	32.5	10	12.5	1	4.18	0.689	0.000	مرتفعة
6	يقوم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية اللازمة عند قيامه بمهامه	ك %	36	45	7	8.8	0	4.36	0.641	0.000	مرتفعة
7	يتلقى المراجعون الداخليون دورات تدريبية متخصصة	ك %	18	22.5	12	15	5	3.68	1.111	0.000	مرتفعة
8	هناك إمكانية لتقييم نشاط المراجعة الداخلية من الداخل	ك %	7	8.8	26	32.5	3	3.24	0.984	0.034	مرتفعة

الدرجة	مرتفعة	9	تأ
قيمة الدلالة الإحصائية	0.005	هناك إمكانية لتقييم نشاط المراجعة الداخلية من قبل مراجع أو فريق مراجعة مؤهل من خارج الشركة خلال كل فترة زمنية	الفقرة
الانحراف المعياري	1.080		
التوسط المرجح	3.35		
غير موافق بشدة	3		
غير موافق	17		
محايد	20		
موافق	29		
موافق بشدة	11		
التكرار والنسبة	ك		
	%		
إجمالي محور إمكانية تطبيق معايير الصفات			
منخفضة	0.000		
	0.556		
	3.93		

من الجدول رقم (7) تبين أن قيم المتوسطات لفقرات محور إمكانية تطبيق معايير الصفات، تراوحت ما بين 3.24 إلى 4.39 وكانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05، وهذا يشير إلى أن درجة الموافقة كانت مرتفعة على جميع فقرات هذا المحور، ولتحديد مستوى إمكانية تطبيق معايير الصفات، فإن النتائج في الجدول رقم (14) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (3.93) وهو أكبر من قيمة متوسط القياس (3)، وكانت قيمة الفرق تساوي (0.93)، ولتحديد فيما إذا كانت هذه الفروق معنوية ذات دلالة إحصائية أم لا، فإن قيمة الدلالة الإحصائية لإجمالي المحور تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى أن هذا الفرق هو فرق معنوي ذو دلالة إحصائية، وهذا يدل على أن إمكانية تطبيق معايير الصفات كان مرتفعاً، وهذا يشير إلى عدم قبول الفرضية الفرعية العدمية الأولى وتحقق الفرض البديل "يمكن تطبيق معايير الصفات في شركات الاتصالات العامة".

الفرضية الفرعية العدمية الثانية :

- لا يمكن تطبيق معايير الأداء في شركات الاتصالات العامة.

جدول (8)

التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار

(One Sample T-Test) لحدود إمكانية تطبيق معايير الأداء

الدرجة	قيمة الدلالة الإحصائية	الانحراف المعياري	التوسط المرجح	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ن
مرتفعة	0.000	0.797	3.65	1	7	17	49	6	ك	هناك إمكانية لمكتب المراجعة الداخلية لإعداد خطة مبنية على المخاطر تتسجم مع أهداف الشركة	1
				1.3	8.8	21.3	61.3	7.5	%		
مرتفعة	0.000	0.842	3.78	0	8	15	44	13	ك	هناك إمكانية لمكتب المراجعة الداخلية لمعرفة وتحديد الموارد اللازمة والملاءمة والكافية عند القيام بإعداد الخطة	2
				0	10	18.8	55	16.3	%		
مرتفعة	0.000	0.871	3.91	1	9	15	46	9	ك	هناك إمكانية لمساهمة نشاط المراجعة في تحسين مسار الحوكمة	3
				1.3	11.3	18.8	57.5	11.3	%		
مرتفعة	0.000	0.811	3.78	0	8	13	48	11	ك	توجد إمكانية عند المراجعين الداخليين بإعداد خطة لكل مهمة مراجعة تتضمن أهداف ونطاق والمجال الزمني والموارد المخصصة للمهمة	4
				0	10	16.3	60	13.8	%		
مرتفعة	0.000	0.754	3.84	0	4	18	45	13	ك	يملك المراجعون الداخليين القدرة لتحديد وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية لتحقيق أهداف مهمة المراجعة.	5
				0	5	22.5	56.3	16.3	%		
مرتفعة	0.000	0.636	3.89	0	2	15	53	10	ك	هناك إمكانية للمراجعين الداخليين لإبصال نتائج المهمات.	6
				0	2.5	18.8	66.3	12.5	%		
مرتفعة	0.000	0.763	4	0	4	11	46	19	ك	هناك إمكانية لإبصال نتائج مهمات المراجعة إلى الإدارة العليا في الوقت المناسب.	7
				0	5	13.8	57.5	23.8	%		

الدرجة	قيمة الدلالة الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ن
مرتفعة	0.000	0.823	3.83	0	6	17	42	15	ك	القدرة على وضع نظام متابعة للنتائج التي تم إيصالها إلى الإدارة العليا.	8
				0	7.5	21.3	52.5	18.8	%		
مرتفعة	0.000	0.815	3.64	0	8	22	41	9	ك	القدرة على مناقشة قبول مستوى مرتفع للمخاطر مع الإدارة.	9
				0	10	27.5	51.3	11.3	%		
مرتفعة	0.000	0.651	3.81	إجمالي محور إمكانية تطبيق معايير الأداء							

من الجدول رقم (8) تبين أن قيم المتوسطات لفقرات محور إمكانية تطبيق معايير الأداء تراوحت ما بين 3.64 إلى 4 كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05، وهذا يشير إلى أن جميع فقرات هذا المحور كانت درجة الموافقة عليها منخفضة، ولتحديد مستوى إمكانية تطبيق معايير الأداء، فإن النتائج في الجدول أعلاه بينت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.81) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.81)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن إمكانية تطبيق معايير الأداء كان مرتفعاً، وهذا يشير إلى عدم قبول الفرضية الفرعية العدمية الثانية وتحقق الفرض البديل "يمكن تطبيق معايير الأداء في شركات الاتصالات العامة".

الفرضية الفرعية العدمية الثالثة :

- توجد معوقات وصعوبات تحول دون إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات العامة.

جدول (9)

التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test)
لمحور المعوقات التي تحول دون إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية

الدرجة	قيمة الدلالة الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	غير موافق بشدة	غير موافق	معايد	موافق	موافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
مرتفعة	0.000	0.761	3.95	0	2	19	40	19	ك	عدم وجود توعية من الجهة المنظمة للمهنة والمتمثلة في نقابة المحاسبين بمعايير المراجعة الداخلية الدولية	1
				0	2.5	23.8	50	23.8	%		
مرتفعة	0.000	0.882	3.86	0	8	13	41	18	ك	قلة الموارد اللازمة والكافية لمكتب المراجعة الداخلية.	2
				0	10	16.3	51.3	22.5	%		
مرتفعة	0.000	0.970	3.71	0	12	16	35	17	ك	قلة عدد المراجعين الداخليين داخل مكتب المراجعة الداخلي في الشركة.	3
				0	15	20	43.8	21.3	%		
مرتفعة	0.000	0.914	4.25	0	9	7	41	23	ك	قلة الدورات التدريبية التي تتلقاها المراجعون الداخليين.	4
				0	11.3	8.8	51.3	28.8	%		
متوسطة	0.180	1.156	3.18	4	23	20	21	12	ك	انخفاض أهمية المراجعة الداخلية داخل الشركة.	5
				5.0	28.8	25.0	26.3	15.0	%		
مرتفعة	0.000	0.986	3.7	1	11	15	37	16	ك	قلة الوعي بالمعرفة الكافية بمعايير المراجعة الداخلية الدولية.	6
				1.3	13.8	18.8	46.3	20.0	%		
مرتفعة	0.000	0.9	3.6	1	9	19	37	14	ك	عدم وجود إدراك لأهمية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية.	7

الدرجة	قيمة الدلالة الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	غير موافق بشدة	غير موافق	معايد	موافق	موافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ن
				1.3	11.3	23.8	46.3	17.5	%		
مرتفعة	0.000	0.764	3.76	إجمالي محور معوقات تحول دون إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية							

من الجدول رقم (9) تبين أن قيم المتوسطات لفقرات محور معوقات تحول دون إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية، تراوحت ما بين 3.18 إلى 4.25 وكانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05، باستثناء فقرة واحدة حيث كانت أكبر من 0.05، وهذا يشير إلى أن جميع فقرات هذا المحور كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة باستثناء فقرة "انخفاض أهمية المراجعة الداخلية داخل الشركة" فكانت متوسطة، ولتحديد مستوى معوقات تحول دون إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية، فإن النتائج في الجدول رقم (10) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (3.76) وهو أكبر من قيمة متوسط القياس (3)، وكانت قيمة الفرق تساوي (0.76)، ولتحديد فيما إذا كانت هذه الفروق معنوية ذات دلالة إحصائية أم لا، فإن قيمة الدلالة الإحصائية لإجمالي المحور تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى أن هذا الفرق هو فرق معنوي ذو دلالة إحصائية، وهذا يدل على أن مستوى المعوقات التي تحول دون إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية كان مرتفعاً، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الفرعية العدمية الثالثة "توجد معوقات وصعوبات تحول دون إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات العامة".

الفرضية الرئيسية :

- لا يمكن تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات العامة:

جدول رقم (10)

نتائج اختبار (T- test) لإجمالي تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات العامة

المحور	التوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفرقة والتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات العامة	3.84	0.84	0.435	0.000	معنوي	مرتفع

ولتحديد إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات العامة، فإن النتائج في الجدول رقم (10) بينت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.84) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.84)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفرًا وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات كان مرتفعاً على الرغم من وجود معوقات وصعوبات تحول دون ذلك، لذا يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرض البديل "يمكن تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات العامة".

النتائج والتوصيات :

أولا / النتائج :

بناء على اختبار فرضيات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- (1) بينت الدراسة إمكانية تطبيق معايير الصفات في شركات الاتصالات الليبية العامة، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.93) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويرى الباحثان أن ذلك عائد إلى توفر مقومات معايير الصفات

وهي: الاستقلالية والموضوعية لدى المراجعين الداخليين وتوفير الاستقلالية التنظيمية لدى مكتب المراجعة الداخلية.

(2) أوضحت الدراسة إمكانية تطبيق معايير الأداء في شركات الاتصالات العامة الليبية، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.81) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويعزى ذلك إلى معرفة المراجعين الداخليين بالمواد اللازمة لإعداد الخطط لمهام المراجعة والنطاق الزمني لتنفيذ هذه المهام، إضافة إلى قدرتهم على تحديد وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المراجعة وأيضا قدرة مكاتب المراجعة الداخلية على وضع نظام متابعة النتائج.

(3) أظهرت الدراسة وجود معوقات تحول دون إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات العامة الليبية، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.76) وفق مقياس التدرج الخماسي، ومن أهم هذه المعوقات؛ قلة الدورات التدريبية التي يتلقاها المراجعون الداخليون وعدم وجود توعية من الجهة المنظمة للمهنة والمتمثلة في نقابة المحاسبين والمراجعين بمعايير المراجعة الداخلية الدولية وكذلك قلة الموارد اللازمة والكافية لمكتب المراجعة الداخلية إضافة إلى قلة عدد المراجعين الداخليين داخل مكتب المراجعة الداخلية بشركات الاتصال، وأيضا قلة الوعي والمعرفة الكافية بمعايير المراجعة الداخلية الدولية.

(4) أظهرت الدراسة إمكانية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في شركات الاتصالات، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.84) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويعزى ذلك إلى إمكانية تطبيق معايير الصفات ومعايير الأداء في هذه الشركات.

تعتبر هذه النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة متشابهة بشكل كبير مع نتائج الدراسات السابقة وخاصة المحلية، من حيث تطبيق المعايير وأيضا الصعوبات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير.

ثانيا / التوصيات :

بناء على نتائج الدراسة فإن الباحثين يوصيان بالآتي:

- (1) حث شركات الاتصالات الليبية العامة على تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية.
- (2) العمل على تكثيف الدورات التدريبية للمراجعين الداخليين وحضور ومشاركة المراجعين الداخليين في الندوات والمؤتمرات وورش العمل الخاصة بالمراجعة الداخلية على المستوى المحلي والدولي.
- (3) دعم مكاتب المراجعة الداخلية بالموارد التي تحتاجها، وبالعناصر البشرية المؤهلة.
- (4) على الإدارة العليا إقامة محاضرات وحلقات نقاش توعوية لرفع مستوى إدراك المراجعين الداخليين بأهمية تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية.

المراجع :

1. إسماعيل، أسماء المهدي (2006). تقييم وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف المخصصة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.
2. حسين، حسن فائز (2018). تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين معايير IIA ودليل عمل وحدات التدقيق الداخلي في العراق، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية تصدر عن المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، ع 43، ص 193 - 214، بغداد العراق.
3. الزبير، مبارك عبد المنعم (2014). تقييم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الحديثة للحد من الفساد المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم، السودان.
4. سويدان، ميشيل و أبوزريق، بلال (2013). مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال بالجامعة الأردنية، ع 3، ص 540 - 566. عمان، الأردن.
5. الشرع، علاء حسن (2019) مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة بالعراق، مجلة الدراسات العليا بجامعة النيلين، ع 28، ص 245 - 272، بغداد، العراق.
6. شعبان، أسامة محمد (2014). مدى تطبيق معايير المراجعة الدولية في شركات الاتصالات في الأردن، المجلة البريطانية للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، ص 1411 - 1423.
7. صيدون، مصطفى الهاشمي (2012). مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الشركات المخصصة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.
8. القباني، ثناء و السواح، نادر (2006). المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

9. كريبات، موسى محمد (2017). مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في الشركات الصناعية الليبية، مجلة آفاق الاقتصادية بجامعة المرقب، ع 5، ص 101 - 153. المرقب ليبيا.
10. مسعود، فاطمة محمد (2009). مدى تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.
11. النونو، كمال محمد (2009). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
12. يزيد، صالح محمد (2016). واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، ع 5، ص 271 - 296. بسكرة، الجزائر.
13. المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي 2012، ترجمة الجمعية التونسية للمدققين الداخليين، تونس.
- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):-
14. موقع شركة المدار الجديد، زيارة لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بتاريخ 21-03-2020. www.almadar.ly
15. موقع شركة الجيل الجديد للتقنية، زيارة لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بتاريخ 21-03-2020. www.aljeel.ly
16. موقع شركة الاتصالات النوعية، زيارة لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بتاريخ 21-03-2020. www.enc.ly
17. موقع معهد المراجعين الداخليين، زيارة لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بتاريخ 21-03-2020. www.globaliia.org
18. موقع شركة هاتف ليبيا، زيارة لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بتاريخ 21-03-2020. www.hlc.ly
19. موقع الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة، زيارة لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بتاريخ 14-03-2020. www.iptic.ly
20. موقع شركة ليبيا للهاتف المحمول، زيارة لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بتاريخ 21-03-2020. www.libyana.ly
21. موقع شركة الاتصالات الدولية، زيارة لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بتاريخ 21-03-2020. www.litc.ly
22. موقع شركة ليبيا للاتصالات والتقنية، زيارة لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بتاريخ 21-03-2020. www.ltt.ly

الدراسات الأجنبية :

- 1) Abdomohammadi, mohammed,(2009). factors associated with the use of and compliance with the IIA standards: a study of Anglo-culture cafs, "international journal of auditing", vol,13, pp 42-27.
- 2) Alhlawat, sunita and lowe, jordan (2004). An examination of internal auditor objectivity: in house versus out sourcing," auditing a journal of practice the ory", vol 23, no.20 pp147-158.

- 3) Burnaby, (2009), usage of internal auditing standards by companies in the united states and slecteuropean countries' managerial auditing jornal, vol,24 no9.
- 4) janat, muhamad bin and haron, hasnah, (2005). internal auditing practices and internal control system in malaysian listed company, "managerial auditing jornal"(MAJ) vol, 20, issue8.
- 5) auditing jornal"(MAJ) vol, 20, issue8.

